

تقرير

داود رمال

aborami20@hotmail.com

خلو سدة الرئاسة يعاظم المخاطر على السلم الأهلي القوى العسكرية والأمنيّة قادرة على ضبط الوضع

منذ العام 2005 ولبنان يعاني صعوبة اتمام استحقاقاته الدستورية، الامر الذي ادى الى دخوله في خلو سدة الرئاسة الاولى جاوز السنوات الثلاث، والاستمرار مع حكومات تصريف اعمال فترة قاربت السنوات الخمس، الامر الذي رتب على الاجهزة الامنية والعسكرية اعباء مضاعفة نتيجة التداعيات الناجمة عن انعكاس عدم الاستقرار السياسي على الوضع الامني

سبق للبنان ان عرف حالات اربع من الفراغ الرئاسي:

الاولى من 18 الى 23 ايلول 1952 بعد استقالة الرئيس بشارة الخوري تشكلت حكومة برئاسة اللواء فؤاد شهاب لايم قليلة، تولت صلاحيات الرئيس حتى انتخاب كميل شمعون رئيساً.

الثانية امتدت من 23 ايلول 1988 الى 5 تشرين الثاني 1989: مع انتهاء ولاية الرئيس امين الجميل وتعذر انتخاب خلف له ونشوء حكومتين تنازعتا الصلاحيات احدهما برئاسة العماد ميشال عون والثانية برئاسة الرئيس سليم الحص، الى موعد انتخاب النائب رينه معوض رئيساً للجمهورية.

الثالثة بين 23 تشرين الثاني 2007 و25 ايار 2008: مع انتهاء ولاية الرئيس العماد اميل لحود وتعذر انتخاب خلف له، تولت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة صلاحيات رئيس الجمهورية حتى انتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً.

الرابعة من 25 ايار 2014 الى 31 تشرين الاول 2016: مع انتهاء ولاية الرئيس العماد ميشال سليمان وتعذر انتخاب خلف له، تولت حكومة الرئيس تمام سلام صلاحيات رئيس الجمهورية حتى انتخاب العماد ميشال عون رئيساً.

عرفت المادة 49 من الدستور اللبناني رئيس الجمهورية اللبنانية بصفته "رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة اراضيه وفقاً لاحكام الدستور. يرثس المجلس الاعلى للدفاع، وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة التي

تخضع لسلطة مجلس الوزراء". على الرغم من الطابع الرمزي لهذا التوصيف، يتمتع رئيس الجمهورية باهمية رئيسية في النظام السياسي اللبناني. هو رأس الدولة، لكنه كذلك يمثل الطائفة المارونية في التوزيع الطائفي القائم في لبنان، مما يمنحه موقعا سياسيا متقدما. على الرغم من تقليص صلاحياته، الا انه لا يزال يتمتع بدور مركزي في السلطة الاجرائية اللبنانية. منذ اقرار الدستور اللبناني واعلان قيام الجمهورية اللبنانية في العام 1926، تعاقب على مقاليد رئاسة الجمهورية 21 رئيسا للجمهورية: 8 منهم قبل الاستقلال و13 بعده.

مع خلو سدة الرئاسة، يفقد لبنان شخص رئيس الدولة الذي تتجسد فيه رمزية القرار الجامع، وتحديد ما يتصل بالحفاظ على السلم الاهلي والاستقرار الامني، كونه الوحيد في الدولة الذي يعتبر القائد الاعلى للقوات المسلحة، والذي من دونه لا انعقاد بتاتا للمجلس الاعلى للدفاع الذي دائما ما يلتئم لدراسة قضايا خطيرة وحساسة يتخذ في شأنها القرارات المناسبة التي تبقى طي الكتمان، مما يعني انه اذا كان اجرائيا يمكن التعويض نسبيا عن خلو سدة الرئاسة، لكن معنويا وعمليا لا يحصل هذا التعويض الا بانتخاب رئيس جديد للجمهورية.

تجمع القيادات اللبنانية، لاسيما الوزراء المعنيون، على اعتبار "ان المرحلة التي تمر فيها هي دقيقة على المستوى الوطني والتحديات متنوعة، وخلو سدة الرئاسة يترك تحديات ومسؤوليات ومخاوف، لأن

عمل مؤسسات الدولة يصبح بلا غطاء رئيس الجمهورية الذي يمثل رمز وحدة البلاد وهو الضابط والحكم لعملاها. في كل ظرف سياسي ووطني مشابه تزداد المخاوف من اي تحديات امنية، وبالتالي يزداد الدور الملحق على القوى العسكرية والامنية باعتبارها الضابطة لكل الوضع الامني".

في طبيعة المؤسسات التي تتوجه اليها الانظار، المؤسسة العسكرية كون "الجيش ينتشر على كامل تراب الوطن، فيقوم اولا بدوره الدفاعي ان كان في الجنوب في مواجهة العدو الاسرائيلي، او على حدودنا الشمالية الشرقية في عملية ضبط الحدود.

ثانيا، يقوم بدور امني من خلال انتشار الجيش في كل القطاعات على مساحة الوطن لمكافحة اي خلل او احداث او جرائم تحصل في الداخل. ثالثا، يقوم الجيش بدور اجتماعي واثمائي وكلما طرأت حاجة، من حريق او غريق او عوامل طبيعية، يوكل اليه ومعه القوى الامنية المعالجة، فهو يشكل العمود الفقري لكل المؤسسات الامنية التي لها ادوار مهمة تؤديها على مستوى الوطن. لكن الجيش، بقدراته وخبراته واندفاعه، ومن موقع المسؤولية الوطنية والعسكرية والامنية التي يتمتع بها يكون الاتكال الاكبر عليه، ودايما يتوجه نداء المؤسسات كما المواطنين اليه، وهذه ثقة يحوزها على المستوى الوطني العام وعلى مستوى المؤسسات الداخلية والخارجية. وهو لا يعمل في معزل عن التعاون والتنسيق مع المؤسسات الامنية، من قوى امن داخلي وامن عام وامن دولة وصولا الى الجمارك، لان دورها واحد



ينطلق من المصلحة الوطنية العليا ومن الرحم الوطني ذاته، وقيادات المؤسسات العسكرية والامنية منبعهم واحد هو الكلية الحربية".

حالة التأهب والتحفز هي دائمة في المؤسسات العسكرية والامنية، والفرضيات التي تناقش بين المستويين السياسي والعسكري الامني هي فرضيات تتصل بما سيواجهه الوطن وكيفية المواجهة العسكرية والامنية لتحقيق الغاية المرجوة. من حيث المبدأ دور حفظ المؤسسات هو من مسؤوليات قوى الامن الداخلي، ولكن الجيش يؤازرها في كل المهمات المتعلقة بحفظ الامن داخل البلاد، ومن ضمن هذا التكليف الذي صدر منذ العام 1991 لا يزال التنسيق قائماً، اذ يلعب الجيش دوره ضمن القطاعات المسؤولة

تفعيل التنسيق بينها، وبالتالي ارتفعت وتيرة هذا التنسيق في ظل الواقع الراهن، "هذا التنسيق قائم، وفي معظم الاجتماعات الوزارية التي يترأسها رئيس مجلس الوزراء، تحضر القوى العسكرية والامنية عبر كبار الضباط، حيث تعطى التوجيهات الى الاجهزة بكل ما له علاقة بالوضع الامني، والتنسيق بين الاجهزة العسكرية والامنية قائم بروح من التعاون والسلاسة والتماسك، والهدف كيفية تحقيق الغاية الامنية المرجوة من اي عمل مشترك بين هذه القوى الامنية والجيش في طليعتها. هذا عمل تفرضه التحديات، ووفقا لتطور الوضع يحضر دائما التنسيق ويزداد، وتسعى القوى الامنية لتحقيق اعلى جهوز حتى تستطيع تنفيذ المهمة الموكلة اليها".

قد يدعو البعض الى انشاء خلية ازمة، الا ان الجهات المعنية لا ترى حاجة الى ذلك، كون الامر "هو عبارة عن حالة سياسية قائمة، انما التعاون بين الوزراء المعنيين لاسيما وزراء الدفاع الوطني، الداخلية والبلديات والعدل، قائم وانسبائي تحكمه روح المصلحة الوطنية العليا. فكلما اشتدت الازمات كلما تضاعفت المسؤولية وصارت الحاجة ملححة اكثر للتنسيق اللحظي والتعاون المستمر بلا انقطاع، فيما المسؤولية جماعية تطال كل الوزراء ومجلس الوزراء مجتمعاً لتدارك الاحداث والمفاجآت".

يبقى وضع المؤسسات العسكرية والامنية هو الهاجس الاول، ويرى المعنيون ان "الوضع المادي للعسكريين في ظل الانهيار النقدي هو الشغل الشاغل للقيادات العسكرية والامنية، كونها تعرف عن كثر وقع الطرف الحالي الاستثنائي على العسكريين، وقد تكررت مطالبات وزير الدفاع الوطني والداخلية والبلديات في مجلس الوزراء، بتحسين الظروف المادية للمؤسسات العسكرية والامنية، للتعويض بنسبة بسيطة عن النقص الهائل في ظروفهم المادية نتيجة الازمة القائمة. نتج من هذه الجهود، اقرار مجلس الوزراء

”

الجيش لا يعمل في معزل عن التعاون والتنسيق مع المؤسسات الامنية

“

تعلن المديرية العامة للأمن العام تصميمها المثابرة حتى النهاية.



والمؤسسات الامنية وبالذور الوطني الوطني الذي يضطلعون به، والثقة الاكبر بالضباط والعسكريين من كل الرتب، الذين يصلون الليل بالنهار ويعطون من وقتهم وحياتهم وراحتهم من اجل متابعة الوضع الامني ليل نهار، علما ان العمل العسكري والامني لا ينقطع. يقوم الجيش، بالتعاون ومن خلال دعمه لكل القوى الامنية الاخرى، بمتابعة الوضع الامني بكل دقايقه وبلا انقطاع، فيما الجهوز العسكري الميداني قائم، وتعمل القيادات العسكرية والامنية بشكل متواصل لسد اي ثغرة او نقص تجنبنا لحصول اي خلل امني. الجيش والقوى الامنية لن توفر جهدا في حفظ استقرار لبنان على طول حدوده، وفي الداخل، والتاريخ القريب والبعيد يشهد بأن التضحيات للحفاظ على الامن والسلم وصلت الى حد الاستشهاد". بلا ادنى شك، سيزيد خلو سدة الرئاسة الاعباء على المؤسسات العسكرية والامنية، الا ان الارادة الوطنية مجتمعة على امرار هذه المرحلة بالحفاظ على الاستقرار من خلال الامسك بالوضع الامني بكل مفاصله، وتحصين السلم الاهلي من خلال اعلاء منطلق الحوار.

للاسلاك العسكرية والامنية كما للقطاع المدني، مساعدة اجتماعية. ومع مناقشة مشروع قانون الموازنة، تم تحقيق المزيد في حدود الامكانيات المالية للدولة وما تستطيع ان توفر، بحيث اقر للاسلاك العسكرية والامنية راتب شهر اساسي على ان لا يقل عن مليوني ليرة. هذه المبالغ هي مساعدة لزيادة قدرة العسكريين على مواجهة الاعباء علما انها لا تلبى حاجاتهم، الا انها كانت موازنة بين الحاجة وقدرات الدولة المالية حتى لا ترهق الخزينة باعباء لا طاقة لها على تحملها. وافر، للمرة الاولى في تاريخ الاسلاك العسكرية والامنية، بدل نقل مقطوع للعسكريين في الخدمة الفعلية. اضافة الى المساعدات العينية التي تصل الى الجيش والمؤسسات الامنية، التي توزع على العسكريين. التحصين الاهم للعسكريين هو الهاجس الاساسي المتعلق بالصحة، بحيث تم تعزيز الطبابة في كل الاسلاك حتى تبقى الضمانة الصحية للعسكريين في الجيش والمؤسسات الامنية وكل من هم على العاتق، وهناك عمل مستمر لزيادة هذه القدرات". لا يغيب للحظة عن بال القيادات السياسية والعسكرية اهم الامني في البلاد، الا ان المعنيين ثققتهم "كبيرة بالجيش

”
التنسيق بين الاجهزة
العسكرية والامنية
قائم بروح من التعاون
والتماسك

“

